مناقشات هامة حول: زيادة دور القطاع الخاص

يدير الجلسة: تشارلي كوربيت- مدير تحرير مؤتمرات يورومني

المتحدثون:

د. حنان مرسي- كبير الخبراء الاقتصاديين الاقليميين في **البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية**

محمد طلعت- شريك في **حلمي، حمزة وشركاه (بيكر ماكينزي)**

س: مصر لديها قطاع خاص حيوي ونشط، فما الذي يمكن القيام به لزيادة دور هذا القطاع؟

د. حنان: يساهم القطاع الخاص بـ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو قطاع متنوع ويعمل في مختلف المجالات، إلا أننا نحتاج للمزيد من جهود هذا القطاع نظراً لأنّ مصر تواجه تحديات تتطلب زيادة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص. من ناحية أخرى، نتوقع زيادة عدد السكان إلى 140 مليون نسمة بحلول عام 2030 وعليه يجب أن يكون لدينا قطاع خاص يستوعب عدد العاملين الجدد في سوق العمل، كما يجب أن يصل معدل النمو السنوي إلى 6%، خاصة مع وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات. فالقطاع الخاص في مصر ما زال يفتقر للديناميكية. فإذا نظرنا للتصدير نجد أن 5% فقط من شركات القطاع الخاص تقوم بالتصدير.

س: ما أهمية تنشيط القطاع الخاص في رأيك؟

محمد: القطاع الخاص هو العمود الفقري للاقتصاد المصري وعليه يجب أن يتم تحسين المناخ الذي يعمل به، وعلى مدار خمسينات وستينات القرن الماضي لم يكن القطاع الخاص يقوم بدوره المطلوب وهذا ما استوعبته الحكومات المتتالية بعد ذلك وبدأت في تغييرها. والأسلوب الوحيد لتنشيط الاقتصاد هو دعم القطاع الخاص وتقويته.

س: ولكن ما هو دور التشريعات في تنشيط هذا الدور؟

محمد: المشكلة التي نواجهها هي التشريعات التي تكبل السوق. وكممارس في مجال المحاماة والقانون، أعرف أن الكثيرين لديهم مشكلة في فهم القوانين والتشريعات وبالتالي تطبيقها، كما تقوم الحكومة بسن المزيد من القوانين والتشريعات دون الرجوع لأصحاب المصالح، وهو ما يؤدي لمشكلات كبيرة. لذا أدعو الحكومة أن تقوم بتنقية القوانين والتشريعات الموجودة حالياً، والمنظمة لعمل القطاع الخاص، بدلاً من إضافة المزيد.

س: وما هو رأيك في هذا يا حنان؟

د. حنان: كان هناك تقدم فيما يتعلق بالكثير من التشريعات التي تم إضافتها، وأنا أتفق معك في ضرورة التركيز على التطبيق ولكن تحصل 30% من الشركات على التراخيص اللازمة لممارسة عملها. أما المشكلة الأخرى فتتمثل في قانون الإفلاس ولكن هناك الكثير من التشريعات الجديدة التي تحدث تغييرات جيدة. ومن المهم أن نراجع الكثير من القوانين وأهمها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأن التشريعات تعيق العمل به.

س: ما هي القيود التي تحد من عمل تلك القوانين؟

محمد: هناك قوانين جيدة ولكن إذا ما طُبقت بشكل جيد، ستحدث تأثيراً جيداً. هناك تحديات كثيرة أحدها هو الحد من عدد الجهات الرقابية التي يتعامل معها رواد الأعمال. ما نحتاجه بالفعل هو ضرورة أن تكون هيئة الاستثمار هي الهيئة التي لديها سلطة الرقابة. من ناحية أخرى لم تصدر بعد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار، وهناك كثير من الإجراءات التي يلتزم المستثمر القيام بها.

بيان إخلاء المسئولية: تم كتابة هذه المادة الصحفية من واقع جلسات المؤتمر. وفي الوقت الذي بذلنا فيه كل الجهد والعناية الواجبة في الكتابة وتحري الدقة، إلا أنّ هذه المادة تم كتابتها لأغراض التوضيح والإيجاز، ولا يتحمل منظمو المؤتمر أية مسئولية فيما يتعلق بمدى دقة هذه المادة المكتوبة. إنّ هذه المادة التحريرية عبارة عن ملخص استرشادي للجلسات الحية ولأغراض معلوماتية للوفود المشاركة في المؤتمر، وبالتالي لا يجب توزيعها او الاقتباس منها أو استخدامها لأي غرض من الأغراض إلا بعد الحصول على أذن من مؤتمرات يورومني www.euromoneyconferences.com

س: ما هي المشكلات التي تواجه زيادة دور القطاع الخاص في مصر

د. حنان: يعاني القطاع الخاص من 3 مشكلات رئيسية هي التمويل وغياب سلاسل القيمة والتشريعات. فهناك 5% فقط من المشروعات الصغيرة التي تتمكن من الحصول على قروض، وتكمن المشكلة في الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية من تلك المشروعات لمنحها القروض، هذا بالإضافة لسعر الفائدة المرتفع. وفي مصر،80% من الشركات الصغيرة يعمل بها شخص أو شخصين، بينما تصل هذه النسبة في الدول الأخرى إلى 30% فقط، كما أن احتمالات نمو الشركات من صغيرة لمتوسطة في مصر تصل إلى 13% فقط.

س: تقع مصر على مؤشر تيسير القيام بالأعمال في المرتبة 120، فما رأيك؟

محمد: سنستطيع تغيير هذا إذا ما وضعنا كل التدابير اللازمة للتغيير، أما إذا استمرينا في اللف حول المشكلات، ولم نواجهها من أسسها، فلن نستطيع تحقيق أي تقدم.

س: في رأيك يا محمد، ما هي المشكلات الأساسية التي تواجه القطاع الخاص؟

محمد: إعادة تأهيل العاملين في القطاع الخاص من الأمور الهامة جداً، وليس كافياً أن يكون لدينا قانون ولكن يجب تطبيقه وتفعيله. هناك مشكلة أيضاً في الإجراءات القانونية التي تتخذ تجاه العاملين عندما يتم رفع دعاوى ضدهم أو شكاوى عند اتخاذهم أية قرارات. فهذا الأمر يستغرق منهم وقتاً طويلاً لتقرير إذا ما كانوا سيحصلون على حقوقهم أم لا.

س: حنان، تحدثتِ عن وجود معوقات مالية

د. حنان: تم اتخاذ بعض التدابير مؤخراً فيما يتعلق بقانون الإعسار المالي كما أن هناك تطوراً جيداً في تسجيل الأصول نظراً لضرورة وجود ضمانات تصل إلى 30% من قيمة الأصل. كما أن هناك أيضاً صعوبة في الحصول على تمويل طويل المدى. والحكومة تقوم الآن ببعض الإصلاحات على المستوى النقدي.

س: ما هو تأثير التمويل الضخم للقطاع العام بسبب عملية الإصلاح، حيث نلجأ لبدائل جديدة وهي خطوة جيدة للأمام. هل ترى أن تأثير الطروحات الجديدة في البورصة سيكون تدريجياً؟

محمد: أنا لا أعتقد أن هذا البرنامج سيشجع القطاع الخاص على الاستثمار ولكنه سيساعد على المشاركة في عملية الخصخصة أي أنه سيشجع المواطنين على شراء الأسهم. إنّ هذه الطروحات تعطي بعض الثقة للقطاع الخاص، حيث تؤمن الحكومة بأهمية القطاع الخاص، كما ستشجع تلك الإجراءات على تحسين المناخ كذلك.

د. حنان مرسي: أعتقد أن السؤال يجب أن يكون كيف ستنعكس الطروحات على تقديم الخدمات من قبل الحكومة. فهذا الأمر يتطلب الشفافية والمصداقية.

س: كان هناك حديث عن برامج طروحات كبيرة في البورصة. هل تعتقدين أن هذا البرنامج سينجح أكثر؟

د. حنان: نرى التزاماً كبيراً من الحكومة وأعتقد أنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

محمد: نالت عملية الخصخصة في التسعينات انتقادات كثيرة، وهو ما أدى لتكون انطباع لدى الجمهور بأن الخصخصة هي عملية نهب للمال العام. فيجب على الحكومة أن توضح أن هذه العملية مختلفة لأنّ المواطنين يساهمون في هذه الشركات، في الوقت الذي تروج فيه بعض الجهات الإعلامية لأن هذه البرامج ما هي إلا عملية خصخصة تقليدية.

س: لقد رأينا شجاعة في عملية تعويم الجنيه ورفع الدعم هل تعتقد أن هذا سيتم بنفس الطريقة؟

محمد: أعتقد أن هذا سيتم ولكن درجة الالتزام بها تعتمد على إرادة الحكومة وأعتقد أن هذا سيحدث لأن الرئيس بنفسه يقوم بدفع عملية خفض الدعم.

بيان إخلاء المسئولية: تم كتابة هذه المادة الصحفية من واقع جلسات المؤتمر. وفي الوقت الذي بذلنا فيه كل الجهد والعناية الواجبة في الكتابة وتحري الدقة، إلا أنّ هذه المادة تم كتابتها لأغراض التوضيح والإيجاز، ولا يتحمل منظمو المؤتمر أية مسئولية فيما يتعلق بمدى دقة هذه المادة المكتوبة. إنّ هذه المادة التحريرية عبارة عن ملخص استرشادي للجلسات الحية ولأغراض معلوماتية للوفود المشاركة في المؤتمر، وبالتالي لا يجب توزيعها او الاقتباس منها أو استخدامها لأي غرض من الأغراض إلا بعد الحصول على أذن من مؤتمرات يورومني www.euromoneyconferences.com

س: بالنسبة للتعويم وخفض الدعم، لقد رأينا التضخم يزداد وسعر الفائدة يزداد؟

د. حنان: أعتقد أن هذه خطوة جيدة، لأنه طبقاً لتقارير EBRD تمكنت الإصلاحات الاقتصادية من تحسين مشكلة سعر الصرف وهذا يؤدي إلى قوة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصل إلى 15%، وبالفعل تم استثمار 17 مليار دولار.

س: صرح رئيس البنك المركزي أنه بنهاية العام الحالي سينخفض سعر الفائدة ونسبة التضخم؟

د. حنان: أعتقد أن التضخم سينخفض مع الوقت، خاصة بعد السياسات النقدية وتحرير سعر الصرف واحتواء موجة التضخم، وهو ما سيؤدي لتحسن الوضع وسيجلب المزيد من الاستثمارات ولكن يجب أن يسهم ذلك في اتمام عملية إصلاح قوية. إنّ المستثمرين ينظرون لنجاح أي سوق يودون الدخول إليه.

س: ما هو العامل الأساسي الذي قد يحدث تغييراً كبيراً في تشجيع وبناء قطاع خاص ناجح تقوده المشروعات المتوسطة والصغيرة؟

محمد: المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي جزء رئيسي من الاقتصاد ولكنها لن تكون المنقذ للاقتصاد، لذا أعتقد أن الشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات هي التي ستقوم بإنقاذ الاقتصاد بدخولها إلى السوق. ومرة أخرى أقول أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستساهم في الاقتصاد ولكن لإنقاذ الاقتصاد يجب أن نشجع اللاعبين الكبار على القدوم إلى هذا السوق والاستثمار فيه.

س: هل ترى أن الحكومة بما يجب ؟

محمد: إنها تقوم بخطوات جيدة على الطريق ولكن لدينا الكثير من الأمور التي يجب القيام بها للحصول على الأعداد الكبيرة التي تهدف الحكومة للوصول إليها.

بيان إخلاء المسئولية: تم كتابة هذه المادة الصحفية من واقع جلسات المؤتمر. وفي الوقت الذي بذلنا فيه كل الجهد والعناية الواجبة في الكتابة وتحري الدقة، إلا أنّ هذه المادة تم كتابتها لأغراض التوضيح والإيجاز، ولا يتحمل منظمو المؤتمر أية مسئولية فيما يتعلق بمدى دقة هذه المادة المكتوبة. إنّ هذه المادة التحريرية عبارة عن ملخص استرشادي للجلسات الحية ولأغراض معلوماتية للوفود المشاركة في المؤتمر، وبالتالي لا يجب توزيعها او الاقتباس منها أو استخدامها لأي غرض من الأغراض إلا بعد الحصول على أذن من مؤتمرات يورومني www.euromoneyconferences.com